مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (١٠) العدد (٢) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (10) No. (2) 2026

أثر القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة على الناتج المحلي في القطاعات الاقتصادية السورية

الدكتورة شروق بركات *

(تاريخ الإيداع ١٠/١١/ ٢٠٢٥ – تاريخ النشر ١٧/٢/ ٢٠٢٦)

□ ملخّص □

تعتبر القروض المصرفية أحد أهم العوامل التي تؤثر في نمو الاقتصاد الوطني، فتوفير المصارف للأموال وتقديمها على شكل قروض يدير عجلة الاقتصاد من خلال ما تقدمه من تمويل لتكوين رأس مال للمشاريع في كافة المجالات الاقتصادية كالصناعة والزراعية والخدمات. يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين القروض الممنوحة من قبل المصارف التقليدية السورية الخاصة على كل من الناتج المحلي الصناعي والزراعي والخدمي في سورية خلال الفترة 2010–2023، وبناء النماذج الرياضية الممثلة لتلك العلاقة واختبارها. تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات والبيانات وتحليلها باستخدام طريقة الانحدار المتعدد، وتم التوصل إلى عدة نتائج مع الأخذ بعين الاعتبار أثر سعر الصرف ومعدل التضخم كمتغيرات ضابطة:

– توجد علاقة قوية جداً ذات دلالة إحصائية بين القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة والناتج المحلي في القطاعات الاقتصادية السورية المختلفة.

– أن قوة العلاقة تختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية حيث كان الأثر الأقوى في قطاع الخدمات يليه القطاع الصناعي ثم الزراعي مما يعكس تباين استجابة القطاعات للقروض.

– فسرت القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة نسبة مرتفعة جداً من التغييرات في الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية السورية المختلفة.

كلمات مفتاحية: القروض المصرفية، المصارف التقليدية الخاصة، الناتج المحلي، تحليل الانحدار المتعدد.

* مدرس– قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة اللاذقية–اللاذقية– سورية.
shorok.barakat@latakia-univ.edu.sy

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (١٠) العدد (٢) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (10) No. (2) 2026

The Impact of Loans Granted by Traditional Private Banks on Domestic Product in the Syrian Economic Sectors

Dr. Shorok. BARAKAT *

(Received 10/11/2025.Accepted 17/2/2026)

□ABSTRACT □

Bank loans are considered one of the most important factors influencing national economic growth. Banks provide funds and direct them in the form of loans, driving the economic cycle forward by financing production in various economic sectors such as industry, agriculture, and services. This research aims to study and analyze the relationship between loans granted by Syrian traditional private banks on the domestic product in the industrial, agricultural, and service sectors in Syria during the period 2010–2023,and build a mathematical models that represent this relationship and testing them. The study relies on the descriptive-analytical approach in collecting information and data and analysis it using the multiple regression analysis method, several results were reached taking into account the effect of the exchange rate and the inflation rate as control variables:

- There is a very strong and statistically significant relationship between loans granted by traditional private bank and domestic product in the various Syrian economic sectors
- The strength of the relationship differs across economic sectors, as the strongest effect was in the services sector, followed by the industrial sector, then the agricultural sector, which reflects the varying response of economic sectors to loans.
- The loans granted by traditional private bank explained very high percentage of the change in the domestic product of the various Syrian economic sectors.

Keywords: Bank Loans, Traditional private banks, Domestic Product, Multiple Regression Analysis.

*Assistant Professor, Department of Statistics& Programming, Faculty of Economics, , Lattakia University , Lattakia, Syria
shorok.barakat@latakia-univ.edu..sy
.

مقدمة:

تعد المصارف عصب الحياة الاقتصادية في كل دول العالم، لدورها الحيوي والمهم في تنمية وتطوير النشاطات الاقتصادية سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية، وتعتبر جزءاً رئيسياً من الهيكل الاقتصادي حيث تلعب دوراً مهماً في تنميته من خلال تمويل الاستثمارات في المجالات الاقتصادية كافة. وتُعد القروض المصرفية من أهم الأدوات المالية التي تسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو في مختلف القطاعات، إذ تلعب المصارف دور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين، وتوفر السيولة اللازمة لتوسيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأمر الذي يسهم في تعزيز الناتج المحلي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية. ونالت القروض المصرفية اهتمام العديد من الباحثين منذ سنوات عديدة نظراً لما لها من تأثير جوهري في القطاعات الاقتصادية كافة، وقامت العديد من الدراسات بتحليل أثرها على الاقتصاد نذكر منها:

الدراسات السابقة:

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Thompson, 2021) بعنوان:

" The Role of Bank Loans in Economic Development: Evidence from Emerging Markets "

" دور القروض المصرفية في التنمية الاقتصادية: أدلة من الأسواق الناشئة"

هدفت الدراسة إلى تحديد دور القروض المصرفية في التنمية الاقتصادية في الاسواق الناشئة استخدمت فيها الباحثة منهجاً مختلطاً يجمع بين الكمي والنوعي، تم جمع البيانات من تقارير البنوك واستبيانات تم توزيعها على المشاريع المتوسطة والصغيرة في الأسواق الناشئة، استخدمت الدراسة تقنيات التحليل الإحصائي مثل تحليل الارتباط ونماذج الانحدار لتحليل تأثير القروض المصرفية على التنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن الحصول على القروض المصرفية يعزز بشكل كبير التنمية الاقتصادية في الأسواق الناشئة من خلال تمكين الشركات من التوسع وخلق فرص عمل، كما أظهرت الدراسة أيضاً أن عملية الإقراض في هذه الأسواق غالباً ما تكون مقيدة بارتفاع أسعار الفائدة، ونقص الوعي المالي.

2- دراسة (Wilson,2020)بعنوان:

" The Impact of Credit Risk on Bank Lending Behavior: Evidence from Europe "

" تأثير المخاطر الائتمانية على سلوك الإقراض المصرفي: أدلة من أوروبا"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير المخاطر الائتمانية على سلوك الإقراض المصرفي في أوروبا، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات تم جمعها من البنوك الأوربية على مدار العقد الماضي، استخدم فيه الباحث نماذج الانحدار اللوجستي وتحليل العائد المعدل وفقاً للمخاطر لتقييم كيف تؤثر المخاطر الائتمانية على قرارات الإقراض لدى البنوك. ووجدت الدراسة أن سلوك الإقراض لدى البنوك يتأثر بشدة بالمخاطر الائتمانية، وأنه في فترات الركود الاقتصادي تميل البنوك إلى تشديد معايير الإقراض مما يؤدي إلى تقليل الوصول إلى الائتمان بالنسبة للأعمال التجارية والأفراد، وأن الأزمات المالية تعزز هذا الاتجاه مما يجعل من الصعب على الشركات الصغيرة الحصول على القروض.

3- دراسة(Miller,2019) بعنوان:

" Bank Lending and Economic Growth: A Global Perspective "

" الإقراض المصرفي والنمو الاقتصادي: منظور عالمي"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإقراض المصرفي والنمو الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والنامية، واستخدمت منهجاً مقارناً، حيث تم تحليل بيانات دول متقدمة ودول نامية على مدار فترة زمنية امتدت لعشرين عاماً استخدم فيها الباحث نماذج الاقتصاد القياسي بما في ذلك تحليل السلاسل الزمنية، وتقنيات البيانات المجمعة، لفحص العلاقة بين الإقراض المصرفي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط ايجابي بين الإقراض المصرفي والنمو الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والنامية، ومع ذلك تم ملاحظة أن الإقراض المفرط في الدول النامية قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وأزمات الديون، وأوصت الدراسة بإجراء إصلاحات تنظيمية لضمان أن يدعم الإقراض النمو المستدام.

الدراسات العربية:

١- دراسة (الكيلاني، 2020) بعنوان:

أثر القروض المصرفية على استقرار الاقتصاد السوري في ظل الأزمات الاقتصادية

تناولت الدراسة العلاقة بين القروض المصرفية واستقرار الاقتصاد السوري خلال سنوات الحرب والأزمات الاقتصادية، وركزت على دور المصرفية في مساعدة الأفراد والشركات على الاستمرار في الظروف الصعبة، وحاولت تقديم حلول لتسهيل الوصول إلى التمويل خلال الأزمات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب التحليل الكمي (تحليل الانحدار) لتحديد العلاقة بين حجم القروض المصرفية ونمو الاقتصاد السوري، وأظهرت النتائج أن القروض المصرفية كانت لها تأثير محدود على استقرار الاقتصاد السوري بسبب عدم وجود بيئة اقتصادية مستقرة، وارتفاع معدلات المخاطرة لدى المصارف، ومع ذلك أظهرت النتائج أن القروض المصرفية ساعدت بعض الأفراد والشركات الصغيرة في البقاء خلال الأزمات الاقتصادية.

٢-دراسة (بن يوسف، 2019) بعنوان:

دور القروض المصرفية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا

هدفت الدراسة الى تحديد دور القروض المصرفية في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا مع التركيز على تأثيرها على الاقتصاد المحلي، كما استعرضت التحديات التي يواجهها قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل الاجراءات المصرفية المعقدة والتشريعات المحلية التي تحد من قدرة الشباب على الاستفادة من القروض، استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي وقام بإجراء مسح ميداني شمل عينة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدة مناطق سورية، تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بالإضافة إلى تحليل الارتباط بين توفر القروض وأداء المشاريع المدروسة، توصلت الدراسة إلى أن القروض المصرفية تلعب دوراً حيوياً في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لكن هناك العديد من التحديات التي تواجهها هذه المشاريع في الوصول إلى التمويل مثل ارتفاع الفوائد وتوجه المصارف نحو المشاريع الكبيرة.

٣-دراسة (الجاسم، 2018) بعنوان:

العوامل المؤثرة في تقديم القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة في سوريا

درس هذا البحث العوامل المؤثرة في سياسة منح القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة في سوريا، من حيث المعايير التي تعتمد عليها المصارف السورية في تحديد من يحق له الحصول على القروض، كما ناقش تأثير السياسات الاقتصادية على قدرة المشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل المناسب، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيانات تم توزيعها على مدراء المصارف السورية وأصحاب المشاريع الصغيرة، واستخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي لتقييم العوامل المؤثرة على السياسة المصرفية، بالإضافة إلى تحليل التباين لدراسة اختلاف العوامل بين مختلف أنواع المصارف ، أظهرت النتائج أن القروض المصرفية المقدمة للمشاريع الصغيرة في سوريا تأثرت بعدة عوامل مثل الفوائد المرتفعة، التعقيدات الادارية، والتشريعات الاقتصادية غير المستقرة، وأن المصارف تفضل تمويل المشاريع الكبيرة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بالمشاريع الصغيرة.

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع القروض المصرفية، وفي تناولها لنفس مكان البحث في الدراسات العربية. **بينما تختلف الدراسة الحالية عن بقية الدراسات السابقة** في مكان البحث ودراسة الأثر، والأسلوب الاحصائي المتبع.

فالدراسة الحالية درست أثر القروض الممنوحة من المصارف السورية التقليدية الخاصة على الناتج المحلي الزراعي والصناعي والخدمي في سورية باستخدام نماذج الانحدار المتعدد. في حين أن الدراسات الأجنبية درست أثر القروض المصرفية على التنمية الاقتصادية في الأسواق الأوربية الناشئة (دراسة Thompson,2021)، أو أثرها على النمو الاقتصادي (دراسة Miller,2019) باستخدام المنهج المقارن في تحليل بيانات دول متقدمة ودول نامية، أما (Wilson,2020) فدرس أثر المخاطر الائتمانية على سلوك الإقراض المصرفي في أوروبا باستخدام نماذج الانحدار اللوجستي وتحليل العائد المعدل. **وأيضاً** درس (الكيلاني، 2020) أثر القروض المصرفية على استقرار الاقتصاد السوري في ظل الأزمات الاقتصادية، بينما درس (بن يوسف، 2019) دور القروض المصرفية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، في حين درس (الجاسم، 2018) العوامل المؤثرة في تقديم القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة في سوريا واستخدم أسلوب تحليل التباين لدراسة اختلاف العوامل بين مختلف أنواع المصارف.

مشكلة البحث:

تواجه المصارف تحديات متعددة في ظل التقلبات الناتجة من التغيرات الاقتصادية والسياسية، وتلعب القروض الممنوحة من قبل تلك المصارف دوراً مهماً في تمويل الاستثمارات وتحسين الانتاج ودفع عملية التقدم الاقتصادي نحو الأمام.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي مرت بها سوريا والتي اتسمت بتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتقلص الطاقة الانتاجية في معظم القطاعات الاقتصادية، بالإضافة الى العقوبات الاقتصادية وتراجع الاستمارات المحلية والاجنبية. كل هذه الامور أدت إلى انخفاض مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي وازدياد الحاجة الى توجيه الموارد المالية المحدودة بكفاءة أعلى، وفي هذا السياق تبرز أهمية القروض المصرفية كأحد الأدوات التمويلية القادرة على دعم عملية الانتاج وتحفيز النشاط الاقتصادي في القطاعات المختلفة، وتتمثل مشكلة البحث **في**

السؤال الرئيسي الآتي: إلى أي مدى تلعب القروض الممنوحة من قبل المصارف السورية التقليدية الخاصة دوراً مهماً في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، **وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:**

- ما هو أثر القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة على الناتج المحلي الصناعي السوري؟
- ما هو أثر القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة على الناتج المحلي الزراعي السوري؟
- ما هو أثر القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة على الناتج المحلي الخدمي السوري؟

أهداف البحث:

١- التعرف على القروض المصرفية وأنواعها.

٢- دراسة وتحليل العلاقة بين القروض الممنوحة من قبل المصارف التقليدية السورية الخاصة على كل من الناتج المحلي الصناعي والزراعي والخدمي في سورية خلال الفترة 2010-2023.

٣- بناء النماذج الرياضية الممثلة لتلك العلاقة والتأكد من وثوقيتها.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من الناحية **العملية** من حيث تناوله لموضوع القروض في القطاع المصرفي التقليدي السوري الخاص، التي تلعب دوراً جوهرياً في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى توصيف أثر هذه القروض على النواتج المحلية الزراعية والصناعية والخدمية في سوريا.

كما تنبع أهمية البحث أيضاً في وضع نماذج رياضية ممثلة للعلاقة بين القروض المصرفية التقليدية الخاصة والنواتج المحلية في كافة القطاعات الاقتصادية السورية، تساعد هذه النماذج على وضع تقديرات منطقية تستخدم في الدراسات المستقبلية وفي أغراض التخطيط واتخاذ القرار.

وتتمثل أهمية البحث من الناحية **العلمية** في استخدام إحدى طرائق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات (تحليل الانحدار المتعدد) في تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وفي بناء نماذج إحصائية موثوقة تمثل تلك العلاقة.

فروض البحث:

تم وضع مجموعة من الفروض لاختبارها خلال البحث:

- توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة والناتج المحلي الصناعي في سورية.

- توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة والناتج المحلي الزراعي في سورية.

- توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة والناتج المحلي الخدمي في سورية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال تحليل العلاقة بين متغيرات البحث وتفسيرها، و بناء نماذج تمثل تلك العلاقة واختبار وثوقيتها **باستخدام طريقة الانحدار المتعدد**، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 23.0 For Windows.

مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث هو المصارف التقليدية السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 11 مصرفاً. وتم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على البيانات الثانوية المتمثلة بالمجموعات الإحصائية المعبرة عن القيم **الإجمالية** لأوجه نشاط المصارف التقليدية الخاصة المنشورة من عام 2010 حتى عام 2023 باعتبارها **أحدث** البيانات المتوفرة.

متغيرات البحث:

المتغير التابع: النواتج المحلية في بعض القطاعات الاقتصادية السورية.

الناتج المحلي الصناعي

الناتج المحلي الزراعي

الناتج المحلي الخدمي

المتغيرات المستقلة: القروض المصرفية السورية الخاصة:

القروض بضمانة عينية

القروض الشخصية.

المتغيرات الضابطة: سعر الصرف، التضخم.

وتم اختيار هذين النوعين من القروض كمتغيرات مستقلة باعتبارهما أكثر أنواع القروض المصرفية تأثيراً على الناتج المحلي سواء من خلال تحفيز الاستثمارات أو استهلاك الأفراد، فالقروض بضمانات عينية تدعم الاستثمارات بينما القروض الشخصية تشجع الاستهلاك المحلي، بالإضافة إلى أن هذين النوعين من القروض هما الأكثر شيوعاً في التمويل المصرفي ويغطيان مجموعة واسعة من الفئات المستفيدة (الشركات الصغيرة، الأفراد، القطاع الاستهلاكي).

الإطار النظري للبحث

أولاً: القروض المصرفية وأنواعها:

تُعرَّف القروض المصرفية بأنها "عملية تمويلية يقوم فيها المصرف بتقديم مبلغ مالي محدد للعميل فردًا كان أو مؤسسة مقابل التزامه بسداد هذا المبلغ خلال فترة زمنية محددة، مضافًا إليه فائدة أو عائد متفق عليه، وفق عقد يُحدد الالتزامات المتبادلة بين الطرفين " (الرميمي،2019، ص45). وتعتبر القروض المصرفية أداة مالية حيوية تساهم في تمويل الأنشطة الاقتصادية، سواء كانت استثمارية أو استهلاكية، وتلعب دوراً رئيسياً في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تمويل الاستثمارات التي تقود إلى توسع الشركات وزيادة الانتاجية، وكذلك تساعد الأفراد في تعزيز الاستهلاك الذي يعد عنصراً حاسما في الناتج المحلي الإجمالي(Kashyap &Stein,2000).

وتتنوع القروض تبعا لعدة معايير تُستخدم في التحليل المالي والمحاسبي ومن أهم هذه المعايير نوع الضمان ومدة الاستحقاق، وسعر الفائدة (IASB,2023)، ويساعد هذا التصنيف على فهم طبيعة القروض وتأثيرها على المركز المالي، كما يستخدم على نطاق واسع في إعداد القوائم المالية واتخاذ القرارات:

١- **القروض حسب نوع الضمان:** وهي نوعين:

-القروض بضمانة عينية: هي تلك التي تُقدَّم على شكل سلع أو أصول مادية، كالعقارات أو المعدات أو المواد الخام، بدلاً من مبالغ نقدية مباشرة. ويُستخدم هذا النوع غالبًا في تمويل الأنشطة الإنتاجية والمشروعات الاستثمارية (حسن،2020 ، ص 122) .وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا النوع من القروض يساهم في الحد من مخاطر التضخم النقدي.(Rose & Hudgins, 2020, p 142)

-القروض الشخصية النقدية: هي القروض التي يمنحها المصرف للأفراد على شكل نقدي مباشر ، وتُستخدم عادة لأغراض استهلاكية مثل التعليم أو العلاج أو شراء المساكن، ويمتاز هذا النوع من القروض بكونه يعتمد بدرجة كبيرة على الملاءة المالية للمقترض(Smith, 2021, p 87) .

٢- **القروض حسب الغرض:** وهي نوعين:

- القروض التشغيلية: والتي التي تمنح لتمويل الأنشطة التشغيلية اليومية للمنشأة، مثل شراء المخزون ودفع الأجور، أو تغطية المصروفات الجارية، وتكون غالباً قصيرة الأجل وتهدف إلى الحفاظ على استمرارية النشاط وتعد أداة مهمة لإدارة السيولة (Brigham& Ehrhardt,2023)

-القروض الاستثمارية: هي التي تُستخدم لتمويل المشاريع طويلة الأجل أو لشراء الأصول الرأسمالية وتهدف إلى زيادة الطاقة الانتاجية، وتحقيق عوائد مستقبلية وتعد من أهم مصادر التمويل للنمو والتوسع Ross et al, 2022).

٣-**القروض حسب مدة الاستحقاق:** وهي نوعين:

- القروض طويلة الأجل: هي التي تمتد مدة استحقاقها لأكثر من سنة واحدة، وتستخدم عادةً في تمويل الأصول الثابتة أو المشاريع الاستثمارية طويلة الأمد، وتُدرج هذه القروض ضمن الالتزامات غير المتداولة نظراً لتأثيرها المباشر على الهيكل التمويلي والاستقرار المالي طويل الأجل للمنشأة (Ross et al, 2022).

- القروض قصيرة الأجل: هي التي لا تتجاوز مدة استحقاقها سنة واحدة، وتستخدم عادةً لتمويل الاحتياجات التشغيلية قصيرة المدى مثل رأس المال العامل وسداد الالتزامات الجارية، وتُدرج هذه القروض ضمن الالتزامات المتداولة نظراً لتأثيرها المباشر على المنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (Kieso et al,2024).

٤- **القروض حسب سعر الفائدة:** وهي نوعين:

- القروض ذات الفائدة الثابتة: وهي التي يبقى فيها سعر الفائدة ثابتاً طوال فترة القرض، مما يوفر استقراراً في قيمة الاقساط ويسهل عملية التخطيط المالي، ويُفضل هذا النوع في حالات التقلبات الاقتصادية لتقليل مخاطر تغير أسعار الفائدة (Ross et al, 2022).

- القروض ذات الفائدة المتغيرة: وهي التي يتغير فيها سعر الفائدة وفقاً لمؤشر مرجعي أو ظروف السوق، وقد يؤدي هذا التغيير إلى انخفاض أو ارتفاع تكلفة القرض بمرور الوقت، مما يجعلها أكثر مخاطرة لكنها أحياناً أقل تكلفة في المدى القصير (Brigham& Ehrhardt,2023)

ثانياً: القروض المصرفية وأثرها على الناتج المحلي في القطاعات الاقتصادية المختلفة:

تلعب القروض المصرفية دورًا حيويًا في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار والاستهلاك، وهما المكونان الرئيسيان للناتج المحلي الإجمالي، إذ تُمكّن القروض المصرفية الأفراد والمؤسسات من الحصول

على التمويل اللازم لتوسيع الأنشطة الإنتاجية والخدمية، الأمر الذي يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي (Mishkin, 2019, p 310).

١- أثر القروض المصرفية في الناتج المحلي الصناعي: يُعتبر القطاع الصناعي أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل وتعزيز الصادرات، وتُعد القروض المصرفية من أبرز الأدوات التمويلية التي تمكّن المؤسسات الصناعية من التوسع والتحديث ورفع الكفاءة الإنتاجية، إذ تُساعد هذه القروض على تمويل رأس المال الثابت والمتحرك اللازم للعملية الإنتاجية (حسن، ٢٠٢٠، ص ٢٠١).

ووفقًا لتقارير (OECD 2021) فإن التوسع في القروض الصناعية بنسبة ١٠% يرفع الناتج الصناعي بنسبة 3.5% في المتوسط، وهذا ما أكدته بيانات البنك الدولي التي وجدت أن ارتفاع القروض الصناعية بنسبة 10% يؤدي إلى نمو في الناتج الصناعي بمعدل يتراوح بين 2% و4% (World Bank, 2020)

ورغم الأثر الإيجابي للقروض الصناعية، إلا أن الإفراط في الإقتراض دون دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات قد يؤدي إلى تراكم الديون وضعف الكفاءة المالية للمؤسسات الصناعية (الرميمي، ٢٠١٩، ص ١٢٢)، كما أن ضعف الرقابة المصرفية قد يؤدي إلى سوء توجيه الموارد المالية نحو مشروعات غير منتجة.

ومما سبق يمكن القول: إن القروض المصرفية تمثل رافعة أساسية للناتج المحلي الصناعي، بشرط أن تُوجّه بشكل فعّال إلى القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وأن تُدار ضمن سياسات ائتمانية متوازنة تراعي الاستدامة المالية.

٢- أثر القروض المصرفية على الناتج المحلي الزراعي: يُعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، لما له من دور في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الخام للصناعات المختلفة. وتُعتبر القروض المصرفية الزراعية أداة أساسية لدعم المزارعين وتمويل الأنشطة الزراعية الموسمية والمشروعات الريفية، مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الزراعي وتحسين مستويات الدخل في المناطق الريفية (يوسف، ٢٠١٨، ص. ١٧٣)، وتشير البيانات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2020) إلى أن التوسع في الائتمان الزراعي يؤدي إلى تحسين إنتاجية الأرض والعمالة الزراعية، خاصة عندما يُستخدم التمويل في شراء المعدات والأسمدة والبذور المحسّنة. كما تُظهر دراسات البنك الدولي أن كل زيادة بنسبة 1% في حجم القروض الزراعية تؤدي إلى نمو في الناتج المحلي الزراعي بنسبة تتراوح بين 0.4% و0.7% (World Bank, 2020). ورغم الأثر الإيجابي للقروض الزراعية، الا أن بعض الدول قد تواجه تحديات تتعلق بضعف الضمانات وصعوبة استرداد الديون في حالة الكوارث الطبيعية أو تقلبات الأسعار العالمية، كما أن ضعف الرقابة المصرفية قد يؤدي إلى سوء توزيع القروض أو توجيهها لأغراض غير إنتاجية (الرميمي، ٢٠١٩، ص. ١٣٦).

ومما سبق يمكن القول إن القروض الزراعية تُمثّل عاملًا أساسيًا في تطوير القطاع الزراعي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، بشرط أن تُدار بسياسات تمويلية رشيدة تُراعي خصوصية هذا القطاع ودوراته الإنتاجية الموسمية.

٣- أثر القروض المصرفية على الناتج المحلي الخدمي: يُعد القطاع الخدمي أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الحديث، إذ يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة مثل النقل، التعليم، الصحة، السياحة، والمصارف، والتجارة (التجارة الداخلية والخارجية) ووفقاً للبنك الدولي ومراجع عديدة موثوقة فإن قطاع التجارة يُدرج ضمن الأنشطة الخدمية نظراً لأن التجارة تقوم بتقديم خدمات مثل البيع والنقل والتخزين مما يعزز تبادل السلع بين المنتجين والمستهلكين (World Bank, 2021, Mankiw,2019,OECD,2020) ، وتُعد القروض المصرفية من أهم الأدوات التمويلية التي

تمكّن مؤسسات القطاع الخدمي من التوسع في نشاطها وزيادة إنتاجيتها. فالقروض القصيرة الأجل تتيح للمؤسسات توفير السيولة اللازمة لتشغيل أنشطتها اليومية، بينما تسهم القروض طويلة الأجل في تمويل الاستثمارات في مجالات التعليم والصحة والسياحة والخدمات المالية، وتشير الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة إيجابية بين التوسع في الائتمان المصرفي ونمو الناتج المحلي الخدمي. حيث أوضحت تقارير البنك الدولي (World Bank, 2021) أن زيادة الإقراض للقطاع الخدمي بنسبة 1% من الناتج المحلي تؤدي إلى ارتفاع النمو في هذا القطاع بما يقارب 0.4%.

وفي الاقتصادات النامية، يلعب الائتمان الموجه للقطاع الخدمي دورًا مضاعفًا، إذ يسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الطلب الداخلي، ودعم القطاعات المرتبطة كالتجارة والنقل. وقد بينت دراسات عربية (حسن، ٢٠٢٠) أن زيادة التمويل المصرفي للأنشطة الخدمية في المملكة العربية السعودية ساهمت في رفع مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٥٠% خلال العقد الأخير، ومع ذلك فإن التوسع غير المدروس في القروض الاستهلاكية قد يؤدي إلى آثار سلبية مثل زيادة المديونية الشخصية وارتفاع معدلات التعثر، مما يستدعي تبني سياسات ائتمانية متوازنة تضمن توجيه القروض نحو الأنشطة الخدمية الإنتاجية التي تعزز القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني.

ومما سبق يمكن القول إن القروض المصرفية تؤدي دورًا حيويًا في دعم القطاع الخدمي وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، خصوصًا عندما تُدار ضمن إطار ائتماني منضبط يراعي الكفاءة الاقتصادية والجدوى الإنتاجية.

<u>الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات</u>

دراسة العلاقة بين القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة والناتج المحلي في القطاعات الاقتصادية السورية:

يُستخدم أسلوب النمذجة لدراسة العلاقة السببية بين متغير تابع وواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة، و في هذا البحث سيتم دراسة تأثير القروض المصرفية على كل ناتج محلي في القطاعات الاقتصادية المختلفة في سورية، ومن ثم تحليل هذه النماذج الرياضية و تقييمها. تم إضافة متغيرات ضابطة لنموذج الانحدار ليتم الأخذ بعين الحسبان العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الناتج المحلي، ولعزل الأثر الصافي للقروض العينية والشخصية على النواتج المحلية، وتجنب مشكلة المتغيرات المحذوفة من النموذج. وتم إدراج سعر الصرف ومعدل التضخم كمتغيرات ضابطة في النموذج نظراً لتأثيرهما المباشر على الناتج المحلي. كما تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لجميع قيم بيانات الدراسة لتقليل التذبذب بقيم البيانات أي تقليل التباين ورفع الدقة (معدل التضخم تُرك كقيمته الحقيقية لأنه نسبة مئوية).

<u>أولاً: العلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الصناعي:</u>

– تم الحصول على النموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الصناعي والذي تم استنتاجه بالاعتماد على الجدول رقم (1): $G_1= 7.745 +0.396\ D_1+ 0.360\ D_2 -0.001\ D_3+0.180\ D_4$

جدول رقم (1): قيم معاملات النموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الصناعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	7.745	5.279		1.467	.176
	قروض بضمانة عينية	.396	.283	.467	1.401	.195
	قروض شخصية	.360	.423	.270	.852	.416
	معدل التضخم	-.001-	.003	-.030-	-.248-	.809
	سعر الصرف	.180	.082	.307	2.201	.055

المصدر: تم إيجاد هذا الجدول من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 23.0 For Windows.

– ولاختبار مدى صلاحية النموذج الخطي المدروس للتعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، تمت الاستعانة بجدول تحليل التباين التالي:

جدول رقم (2): اختبار معنوية النموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية والناتج المحلي الصناعي

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12.666	4	3.167	45.809	.000[b]
	Residual	.622	9	.069		
	Total	13.289	13			

المصدر: تم إيجاد هذا الجدول من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 23.0 For Windows.

يبين الجدول رقم (2) إن قيمة المؤشر F أكبر بكثير من الواحد، وبمستوى دلالة أقل من 0.05، وهذا يدل على أن هناك تأثيراً معنوياً عالياً للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وفي هذا اثبات للفرض الأول من فروض البحث الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة والناتج المحلي الصناعي في سورية. ولمعرفة مدى قدرة النموذج على تفسير تغير المتغير التابع، وهل النموذج المعبر عن العلاقة جيداً أم لا تمت الاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم (3): اختبار جودة النموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الصناعي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.976[a]	.953	.932	.2629	.953	45.809	4	9	.000	1.504

المصدر: تم إيجاد هذا الجدول من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 23.0 For Windows.

والجدول رقم (3) يبين إن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي علاقة قوية جداً، وإن 95.3%من تباين التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصناعي تعود للتغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، وبالتالي فإن معادلة النموذج تمثل العلاقة بين المتغيرات تمثيلاً جيداً.

– **تقييم النموذج الناتج:** بعد إيجاد نموذج الانحدار المتعدد الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الصناعي سنقوم بتقييم هذا النموذج من خلال عدة اختبارات:

1–اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: ويتم ذلك باستخدام اختبار Shapiro - wilk فلكي تكون الأخطاء موزعة طبيعياً يجب تكون قيمة sig (مستوى الدلالة) أكبر من 0.05.

جدول رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء لنموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الصناعي

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.174	14	.200*	.906	14	.139

المصدر: تم إيجاد هذا الجدول من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 23.0 For Windows.

يبين الجدول رقم (4) إن مستوى الدلالة الخاص بمؤشر الاختبار أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن الأخطاء موزعة طبيعيا.

2-اختبار استقلالية الأخطاء (عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي): ويتم ذلك باستخدام اختبار Durbin-Watson فكلما كانت قيمة الاختبار قريبة من ال 2 دل ذلك على استقلال أكبر للأخطاء، وبالرجوع إلى الجدول (3) وجدنا أن قيمة الاختبار بلغت 1.504 هذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

3- اختبار تجانس تباين الأخطاء: ويتم ذلك بدراسة انتشار الأخطاء في الرسم البياني التالي:

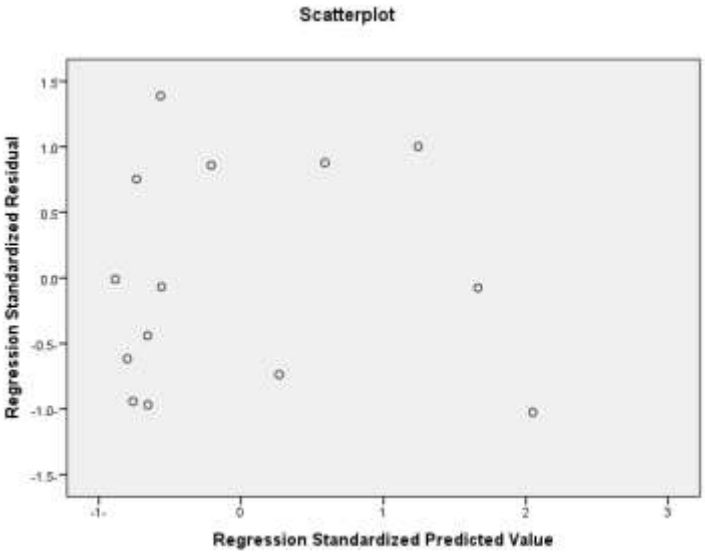

يبين الشكل البياني السابق إن النقاط تنتشر بصورة عشوائية ولا تأخذ نمط أو اتجاه معين، وهذا يدل على تجانس تباين الأخطاء.

ومما سبق يمكن القول: إن النتائج تشير إلى وجود أثر قوي للقروض على الناتج المحلي الصناعي مع ثبات سعر الصرف ومعدل التضخم، **وترى الباحثة** أن هذا الأثر يعكس أهمية القروض في تمكين المنشآت الصناعية من الاستمرار في دعم العملية الانتاجية الصناعية وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الصناعي، **ويمكن تفسير ذلك اقتصادياً** بأن زيادة التمويل ومنح القروض من قبل المصارف تعني قدرة أكبر للمصانع على الاستثمار والانتاج، أيضاً أن توفير التمويل اللازم يقلل من مشاكل السيولة لدى المؤسسات الصناعية، وتصبح أقل عرضة للتوقف والافلاس، الأمر الذي ينعكس مباشرةً على استمرارية الانتاج الصناعي والذي يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل وإلى زيادة الطلب على المواد الخام وتحفيز الصناعات المرتبطة بها، وهذا يولد أثراً مضاعفاً يعزز ارتفاع الناتج المحلي الصناعي بشكل أكبر.

ثانياً: العلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الزراعي:

- تم الحصول على النموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الزراعي والذي تم استنتاجه بالاعتماد على الجدول رقم (5):

G2= 26.529 +0.479 D1-0.521 D2 -0.005 D3+0.571 D4

جدول رقم (5): قيم معاملات النموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الزراعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	26.529	7.276		3.646	.005
	قروض بضمانة عينية	.479	.390	.551	1.228	.250
	قروض شخصية	-.521-	.583	-.381-	-.894-	.395
	معدل التضخم	-.005-	.004	-.222-	-1.358-	.208
	سعر الصرف	.571	.113	.948	5.062	.001

المصدر: تم إيجاد هذا الجدول من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 23.0 For Windows.

– ولاختبار مدى صلاحية النموذج الخطي المدروس تمت الاستعانة بجدول تحليل التباين التالي:

جدول رقم (6): اختبار معنوية النموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الزراعي

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12.785	4	3.196	24.342	.000[b]
	Residual	1.182	9	.131		
	Total	13.967	13			

المصدر: تم إيجاد هذا الجدول من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 23.0 For Windows.

يبين الجدول رقم (6): إن قيمة المؤشر F أكبر من الواحد، وبمستوى دلالة أقل من 0.05 وهذا يدل على أن هناك تأثيراً معنوياً للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وفي هذا اثبات للفرض الثاني من فروض البحث والذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة والناتج المحلي الزراعي في سورية. ولمعرفة هل النموذج المعبر عن العلاقة جيداً أم لا تمت الاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم (7): اختبار جودة النموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الزراعي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.957[a]	.915	.878	.362359360497235	.915	24.342	4	9	.000	1.404

المصدر: تم إيجاد هذا الجدول من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 23.0 For Windows.

يبين الجدول رقم (7) إن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي علاقة قوية جداً، وإن 91.5%من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الزراعي تعود للتغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، أي إن معادلة النموذج تمثل العلاقة تمثيلاً جيداً. ولتقييم النموذج الناتج نقوم بالاختبارات التالية:

1–اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: يبين الجدول رقم (8) أن مستوى الدلالة الخاص بمؤشر الاختبار أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن الأخطاء موزعة طبيعيا.

جدول رقم (8): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء لنموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الزراعي

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.135	14	.200*	.973	14	.917

المصدر: تم إيجاد هذا الجدول من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 23.0 For Windows.

2–اختبار استقلالية الأخطاء (عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي): الجدول رقم(7) يبين أن قيمة الاختبار بلغت 1.404 (قريبة من القيمة 2) وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

3- اختبار تجانس تباين الأخطاء: يبين شكل الانتشار التالي أن النقاط تنتشر بصورة عشوائية ولا تأخذ نمط أو اتجاه معين، وهذا يدل على تجانس تباين الأخطاء.

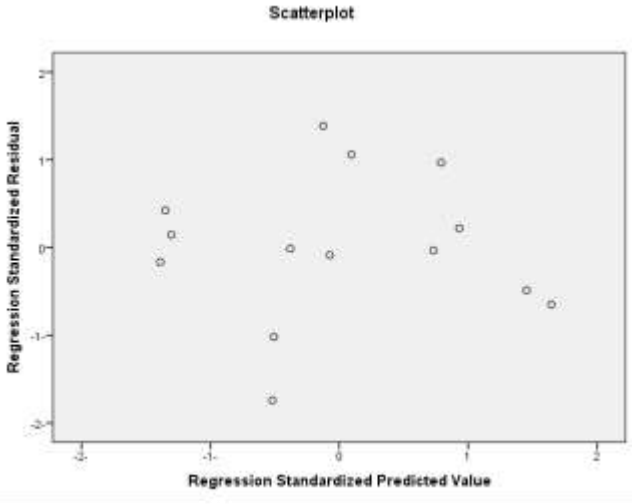

مما سبق يمكن القول: إن النتائج تشير إلى وجود علاقة جداً بين القروض والناتج المحلي الزراعي مع التحكم في أثر سعر الصرف ومعدل التضخم، مما يدل على أهمية القروض في دعم النشاط الزراعي، **وترى الباحثة** إن هذا الأثر يعكس اعتماد القطاع الزراعي على القروض في تحسين مستوى الانتاج لديه، وإن القروض تشكل عنصراً أساسياً في توفير متطلبات الانتاج الزراعي وتحسين كفاءة استخدام الموارد الأمر الذي يسهم في تحسين الناتج الزراعي، **ويمكن تفسير ذلك اقتصادياً** أن قطاع الزراعة يتسم بالموسمية، فالنشاط الزراعي يتطلب إنفاقاً كبيراً في بداية الموسم (بذور، أسمدة، مبيدات، وقود) والقروض تمّكن المزارعين من تمويل هذه النفقات في الوقت المناسب، الأمر الذي يساهم في رفع كمية وجودة الانتاج الزراعي وبالتالي رفع الانتاجية، وأيضاً القروض تساعد المزارعين على تنويع المحاصيل و تحسين التخزين و بالتالي تقليل خسائر الانتاج مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الزراعي.

3- العلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الخدمي:

- تم الحصول على النموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الخدمي والذي تم استنتاجه بالاعتماد على الجدول رقم (9):

$$G3= 13.474 +0.11\ D1+0.409\ D2 -0.002\ D3+0.358\ D4$$

جدول رقم (9): قيم معاملات النموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الخدمي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	13.474	2.867		4.699	.001
	قروض بضمانة عينية	.110	.154	.140	.716	.492
	قروض شخصية	.409	.230	.332	1.783	.108
	معدل التضخم	-.002-	.001	-.107-	-1.496-	.169
	سعر الصرف	.358	.044	.659	8.054	.000

المصدر: تم إيجاد هذا الجدول من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 23.0 For Windows.

- ولاختبار مدى صلاحية النموذج الخطي تمت الاستعانة بجدول تحليل التباين التالي:

جدول رقم (10): اختبار معنوية النموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الخدمي

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11.197	4	2.799	137.271	.000[b]
	Residual	.184	9	.020		
	Total	11.380	13			

المصدر: تم إيجاد هذا الجدول من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 23.0 For Windows.

يبين الجدول رقم (10) إن قيمة المؤشر F أكبر بكثير من الواحد، وبمستوى دلالة أقل من 0.05 وهذا يدل على أن هناك تأثيراً معنوياً عالياً للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وفي هذا اثبات للفرض الثالث من فروض البحث الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة والناتج المحلي الخدمي في سورية. ولمعرفة هل النموذج المعبر عن العلاقة جيداً أم لا نستعين بالجدول التالي:

جدول رقم (11): اختبار جودة النموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الخدمي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.992[a]	.984	.977	.142797886378215	.984	137.271	4	9	.000	2.174

المصدر: تم إيجاد هذا الجدول من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 23.0 For Windows.

من خلال الجدول رقم (11) نستنتج: أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي علاقة قوية جداً. وأن 98.4 %من تباين التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخدمي تعود للتغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة أي أن معادلة النموذج تمثل العلاقة تمثيلاً جيداً. ولتقييم النموذج الناتج نقوم بالاختبارات التالية:

1-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: يبين الجدول التالي أن مستوى الدلالة الخاص بمؤشر الاختبار أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن الأخطاء موزعة طبيعيا.

جدول رقم (12): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء لنموذج الممثل للعلاقة بين القروض المصرفية وناتج القطاع الخدمي

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.218	14	.069	.876	14	.051

المصدر: تم إيجاد هذا الجدول من قبل الباحثة باستخدام برنامج SPSS 23.0 For Windows.

2-اختبار استقلالية الأخطاء (عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي): بالرجوع إلى الجدول (11) وجدنا أن قيمة الاختبار بلغت 2.174 (تساوي تقريباً القيمة 2) هذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

3- اختبار تجانس تباين الأخطاء: يبين شكل الانتشار التالي أن النقاط تنتشر بصورة عشوائية ولا تأخذ نمط أو اتجاه معين، وهذا يدل على تجانس تباين الأخطاء.

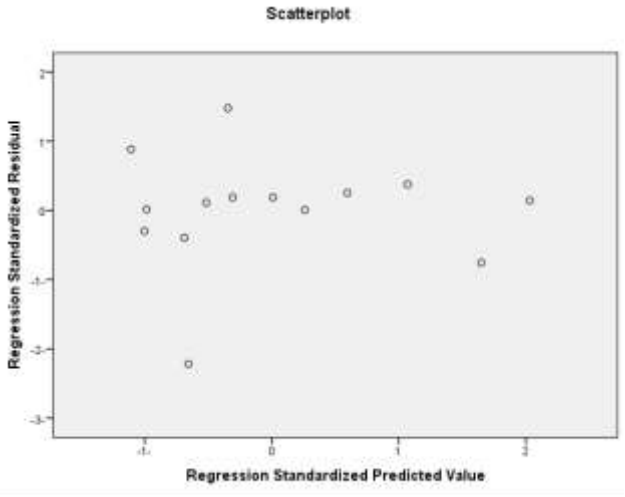

مما سبق يمكن القول: إن النتائج تشير إلى وجود أثر قوي للقروض على الناتج المحلي الخدمي مع ثبات أثر المتغيرات الضابطة. **وترى الباحثة** أن قوة هذه العلاقة تعود إلى الدور البارز للقروض في دعم وتوسيع قطاع الخدمات، وإلى اعتماد قطاع الخدمات على توفر القروض في تمويل أنشطته المختلفة وتلبية الطلب المتزايد مما يدعم نموه وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي، **ويمكن تفسير ذلك اقتصادياً** بأن معظم الأنشطة الخدمية (تجارة نقل ، اتصالات ، تعليم، صحة) تحتاج لسيولة مستمرة لدفع الأجور وتكاليف التشغيل اليومية، والقروض تضمن استمرارية الخدمة وعدم تعطل النشاط، بالإضافة إلى أن القطاع الخدمي يتميز بدورة إنتاج قصيرة بالمقارنة مع القطاعين الصناعي والزراعي وأن زيادة القروض تتحول بسرعة إلى زيادة في حجم الخدمات المقدمة وارتفاع الايرادات، وتمكن مؤسسات الخدمات من فتح فروع جديدة والتوسع في حجم النشاط الخدمي، الأمر الذي يخلق فرص عمل سريعة وينشط قطاعات مرتبطة (نقل ، مواصلات) مما يولد أثراً مضاعفاً قوياً على الناتج المحلي الخدمي.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- الاستنتاجات: أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

-توجد علاقة قوية جداً ذات دلالة إحصائية بين القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة والناتج المحلي في القطاعات الاقتصادية السورية المختلفة.

- أن قوة العلاقة تختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية حيث كان الأثر الأقوى في قطاع الخدمات يليه القطاع الصناعي ثم الزراعي مما يعكس تباين استجابة القطاعات للقروض.

- فسرت القروض الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة نسبة مرتفعة جداً من التغييرات في الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية السورية المختلفة، الأمر الذي يؤكد الأهمية الكلية للقروض في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية.

2-التوصيات: على ضوء النتائج التي بينت وجود علاقة قوية جداً وذات دلالة إحصائية بين القروض المصرفية الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة والناتج المحلي في مختلف القطاعات الاقتصادية السورية، توصي الدراسة بما يلي:

١- الاستمرار في دراسة العلاقة بين القروض المصرفية والنواتج المحلية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعبر فترات زمنية مختلفة لتقييم استدامة التأثير واتجاهه. وإجراء بحوث مستقبلية تتناول أثر أنواع أخرى من القروض، أو إدراج متغيرات ضابطة إضافية لتحليل العلاقة التي تم دراستها بصورة أكثر عمقاً وشمولية.

٢- تعزيز الإقراض الموجّه للقطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، لما له من أثر مباشر في رفع الناتج المحلي.

٣- تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بالحصول على القروض المصرفية.

المراجع:

المراجع العربية:

١. بن يوسف، أحمد. (2019). *دور القروض المصرفية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا*. مجلة الاقتصاد السوري، 12(4)، 45-67.

٢. حسن، عبد الله .(2020) .*مبادئ التمويل والمصارف الإسلامية* .الرياض :مكتبة العبيكان .

٣. الجاسم، يوسف. (2018). *العوامل المؤثرة في تقديم القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة في سوريا*. مجلة العلوم الاقتصادية، 5(1)، 22–38.

٤. الكيلاني، سامر. (2020). *أثر القروض المصرفية على استقرار الاقتصاد السوري في ظل الأزمات الاقتصادية*. دورية الدراسات المصرفية، 8(3)، 112–130.

٥. يوسف، أحمد .(2018) .*الائتمان المصرفي وإدارة المخاطر* .عمّان :دار وائل للنشر .

المراجع الأجنبية:

1. Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2023*). Financial Management: Theory and Practice* (16th ed.). Cengage Learning.

2. International Accounting Standards Board. (2023). IAS 1: *Presentation of Financial Statements*. IFRS Foundation.

3. Kashyap, A.K.& Stein, J.C.(2000).*What Do A Million Observations on Banks Say about the Transmission of Monetary Policy?* American Economic. Review,90(3), 407-428.

4. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2024). *Intermediate Accounting* (18th ed.). Wiley.

5. FAO. (2020). *The State of Food and Agriculture*. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations. https://www.fao.org/

6. Mankiw, N. G. (2021*). Principles of Economics* (9th ed.). Cen gage Learning.

7. Miller, R.(2019). Bank Lending and Economic Growth: A Global Perspective . International Journal of Finance and Economics, 15(4),450-469.

8. Mishkin, F. S. (2019). *The Economics of Money, Banking and Financial Markets* (12th ed.). Pearson Education.

9. Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2020). *Bank Management & Financial Services* (10th ed.). New York: McGraw-Hill Education.

10. Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jordan, B. D. (2022). *Fundamentals of Corporate Finance*. (14th ed.). McGraw-Hill Education.

11. Smith, J. (2021). *Bank Lending and Credit Management*. Oxford: Oxford University Press.

12. Thompson, E.(2021). *The Role of Bank Loans in Economic Development: Evidence from Emerging Markets*. Journal of Economic Development Studies, 34(2),234-250.

13. OECD. (2021). *Economic Outlook and Industrial Finance Report*. Paris: OECD Publishing. https://www.oecd.org/economic-outlook/

14. OECD. (2021). *Industrial Finance and Economic Growth Report*. Paris: OECD Publishing. https://www.oecd.org/

15. OECD. (2020). *Measuring the Digital Transformation: A Roadmap for the Future*. OECD Publishing.

16. Wilson, J.(2020). *The Impact of Credit Risk on Bank Lending Behavior: Evidence from Europe.* European Journal of Banking and Finance, 18(3), 300-318.

17. World Bank. (2021). *Global Financial Development Report*. Washington, D.C.

18. World Bank. (2020). *World Development Indicators: Structure of Output by Sector*. Washington, D.C.

19. World Bank. (2020). *Agricultural Finance and Rural Development Report*. Washington, D.C. https://www.worldbank.org/

20. World Bank. (2020). Global Financial Development Report. Washington, D.C. https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr

21. Zeynalova, A. (2024). *The Impact of Credit Volume on Money Supply and Economic Growth in Azerbaijan: An Econometric Analysis*. Baku Economic Journal, 12(1), 55–72.

الملحق

الجدول رقم (1): القروض الممنوحة من قبل المصارف التقليدية السورية الخاصة، بالاضافة إلى قيم النواتج المحلية في القطاعات الاقتصادية السورية المختلفة خلال الفترة 2010-2023

العام	الناتج المحلي الإجمالي ل.س	الناتج المحلي الصناعي ل.س	الناتج المحلي الزراعي ل.س	الناتج المحلي الخدمي ل.س	قروض بضمانة عينية ل.س	قروض شخصية ل.س
2010	2834517000000	758683000000	551001000000	1524833000000	49431844261	152223000000
2011	3252720000000	961530000000	671586000000	1619604000000	40394640920	137182000000
2012	3024842000000	679183000000	708790000000	1636869000000	32796036725	111377000000
2013	2937561000000	600613000000	737473000000	1599475000000	27316238296	92767354641
2014	3612015000000	629659000000	970192000000	2012164000000	26725150280	90759989242
2015	4783661000000	661613000000	1584849000000	2537199000000	29575543990	100440000000
2016	6128044000000	921541000000	2093761000000	3112742000000	29211917394	99205178664
2017	8348138000000	1342340000000	3392317000000	3613481000000	30603300384	103930000000
2018	9580729000000	1658743000000	3737431000000	4184555000000	45047142632	152982000000
2019	11620863000000	1748206000000	4734461000000	5138196000000	124568000000	156541000000
2020	17266450000000	3668587000000	6326749000000	7271114000000	168391000000	211612000000
2021	25936805000000	7232915000000	7216176000000	11487714000000	358244000000	450196000000
2022	33185349000000	8245523100000	8226400000000	16713425900000	509530000000	640312000000
2023	45895329000000	9399896330000	9378142000000	27117290670000	746042000000	937530000000

المصدر: بيانات المجموعات الإحصائية السورية المعبرة عن القيم الإجمالية لأوجه نشاط المصارف التقليدية الخاصة.

الجدول رقم (2): بيانات المتغيرات الضابطة (سعر الصرف ومعدل التضخم) في سورية خلال الفترة 2010-2023

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التضخم%	4.4	4.75	36.7	40	10.9	38.5	47.7	18.1	0.94	13.42	38.9	163.4	89.7	120.6
سعر الصرف ل.س	47	59	70	300	240	380	700	500	650	950	1700	4000	7000	13000

المصدر: البيانات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.